مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: السياسة العامة التعلمية في العراق الواقع والحلول المقترحة
اسم الكاتب: أ.م.د. صدام عبد الستار رشيد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/397
تاريخ الاسترداد: 2025/04/20 09:50 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

السياسة العامة التعلمية في العراق

الواقع والحلول المقترحة

أ.م.د.صدام عبدالستار رشيد

كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين

sattardrsaddam@gmail.com

تاريخ الاستلام: ٢٠١٩/١٢/٢٣ تاريخ قبول النشر:٢٠٢٠/٧/١٢ تاريخ النشر:٢٠٢٠/١٢/٣١

الملخص:

تحضى موضوعة السياسة العامة في كل دول العالم اهتماماً حكومياً وبحثياً لما لها من قدرة على كشف الكثير من المشكلات التي تواجه الدولة وقدراتها التنظيمية والعلمية ووضع الحلول والمعالجات المناسبة التي تتجاوز العشوائية والارتجالية وردود الفعل، ونتيجة لهذا الاهتمام فقد عملت الكثير من الدراسات محاولةً تأطيرها مفاهيمياً واكاديمياً. فقد ارتبط مفهوم السياسة العامة بجوانب متعددة من السياسات العامة كالسياسة الاجتماعية أو الاقتصادية أو التعليمية أو الزراعية أو غيرها، فالسياسة العامة مهما اختلف مدلولها وارتباطها فهي تشير للتفكير المنظم الموجه لسلوك وتصرفات برامج الدولة أو المنظمة أو الافراد بأتجاه تحقيق اهداف المجتمع وتحسين نمط حياته.

ومن ثمّ وبقدر تعلق الامر بموضوعنا، فلا بد من وجود سياسة عامة تعليمية وتربوية قادرة على تعبئة الموارد المتاحة سواء أكانت بشرية أم ماديةأم علمية في اطار فلسفة الدولة متجهة لتطوير المجتمع من خلال قيادة عمليات التنمية وحل المشكلات التي تواجه هذا الجانب المهم والحيوي الذي اصابه الكثير من الوهن على مستواه المحلي مقارنة بالعربي والعالمي، نتيجة عدة عوامل واسباب سنتناولها في اطار دراستنا هذه.

Public Policy Education in Iraq / Reality Challenges and Proposed

Dr.Saddam Abdulsattar rushed Salman

College of Political Science/ University of alnahrayn

Abstract:

The policy issue in all countries of the world is concerned with government and research because it has the ability to reveal many

of the problems facing the state and its organizational and scientific capabilities in the development of solutions and appropriate treatments that go beyond random and improvisational reactions, As a result of this interest, many studies have attempted to conceptualize and academicism it. The concept of public policy has been linked to various aspects of social life such as social, economic, educational, agricultural or other aspects. Public policy, regardless of its meaning or its relation to aspects of life, refers to the systematic thinking that directs the behavior and actions of the state, organization or individuals towards achieving The goals of the community and improve its lifestyle.

Therefore, there must be an educational and educational policy capable of mobilizing available resources, whether human, material or scientific, within the framework of the philosophy of the State, aimed at developing society through the leadership of development processes and solving the problems facing this vital and vital aspect of the State, At the local level only, but at the Arab and global level, the result of several factors and reasons we will address in the framework of our study.

المقدمة:

تعد السياسة العامة التعليمية احد اهم المرتكزات التي تقوم عليها مجمل السياسة العامة بل هي القاعدة الصلبة التي يتم من خلالها بناء البلد ، فالبلدان لاتبنى الا من خلال التعليم ومالم ياخذ التعليم دوره في بناء المجتمع والانسان ، فأن اي بلد سواء كان العراق او غيره لن تستقيم سياساته العامة الاخرى كونها مكملة للاخرى والتعليم يكون الاساس فيها، ومن هذا المنطلق لابد من اعادة صياغة سياسة عامة تعليمية شاملة والانطلاق نحو المستقبل الذي لم يزل غامضاً امام الاجيال القادمة بين خريج متعلم

ومثقف عاطل وبين جاهل متخلف ضائع واصبحت الدولة في حيرة من امرها بسبب الأخطاء المتوارثة من الانظمة التعليمية السابقة وصولاً لماهو عليه اليوم.

اذا ، ولما تقدم انفاً تنطلق **اهمية الدراسة** من حقيقة مفادها ان قطاع التعليم في العراق يعاني من اختلالات هيكلية وبنيوية متجذرة فيه كانت ومازالت السبب الرئيس في تراجع مستواه مقارنة بنظريه العربي والعالمي ، **اما هدف الدراسة** التركيز على الاسباب والدوافع التي جعلت قطاع التعليم في العراق يتراجع الى مستويات مذهلة ومريبة بحيث ادى الى خروج العراق من قائمة التصنيف على مستوى جودة التعليم العربي والعالمي.

اما **فرضية الدراسة** فتقوم على فكرة رئيسة مفادها ان تخلف النظام التعليمي في العراق مرتبط بجملة اجراءات ونظم تعليمية متهالكة ادت الى تراجعه وتفاقم المشكلات المرتبطة به من ثمّ كانت مخرجاته كارثية اثرت بقدر كبير عليه وعلى..... القطاعات العامة الاخرى للبلد كافة، وبالنسبة **لمنهجية الدراسة** فقد اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي للمشكلة محل الدراسة ، كما تم اعتماد المنهج احصائي لبيان النسب.وجاءت **هيكلية الدراسة** من خلال تقسيمها الى مبحثين رئيسين:الاول تناول واقع وتحديات السياسة العامة التعليمية في العراق والثاني الحلول المقترحة التي ستقدم في سياق الدراسة ومن ثم الخاتمة.

المبحث الأول : **واقع السياسة التعليمية**

يقصد بالسياسة العامة التعليمية هي مجموعة من التشريعات والقرارات والظوابط التي تنظم العمل التربوي وتحدد مسيرة العملية التربوية واتجاهاتها وتأثيرها في المجتمع لتحقيق رؤية جديدة لابنائه تتكيف مع معطيات التقدم العلمي ، وعادة ماتصدر عن جهات عليا في السلطة التنفيذية على ان تكون هذه القرارات والضوابط قابلة للتنفيذ وملائمة للعمل بموجبها من,,, العاملين بها ، ويتم اتخاذها على وفق عملية مقررة في ممارسة السلطة ، وقد تتجلى في صور تشريعات وان تكون على خط من العمومية والثبات وتتضمن توجيهات رئيسة لحركة النظام التربوي.([1])

وتعرف ايضاً بانها مجموعة المبادئ والقرارات التي تستمد من نظام محدد للقيام بمستوياتها المختلفة ، ومن استشراف النتائج والآثار المختلفة للقرارات وتحديد الاجراءات التي ينبغي للحكومة ان تأخذ بها من اجل التاثير في الواقع ، ويتم تنفيذ المبادئ والقرارات وما يتبعها من اجراءات كخطة عامة لتوجيه القرارات المتصلة بوسائل تحقيق الاهداف المرغوبة(٢) ، وتتصف السياسة العامة التعليمية بانها ديناميكية ومرنة وبأنها قابلة للتطبيق وان لها وظيفتها التفسيرية والتوجيهية ويتم بناؤها في ضوء اهداف متفق عليها ، وبذلك يمكن رسم خطط وإجراءات تحقيقها(٣).

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن النظر للسياسة العامة التعليمية على انها النشاط الحكومي المعتمد في حقل التعليم والموجه نحو مشاكل هذا الحقل والسعي لوضع الحلول الفعلية بالتعامل معها بأبسط وأقلّ التكاليف عبر وضع الخطط الملائمة والاستراتيجية ورصد الموارد اللازمة لتحقيق هذه الغاية(٤).

إن التخطيط وصياغة السياسات العامة التعليمية والمعرفية على الصعيد الوطني تضع الناس في اجواء تفاعل خلاق لاتقتصر على عمليات التعليم داخل جدران اربعة في احد الصفوف ، بل تجعل الناس اكثر ادراكا ووعيا بما يحيط بهم من ثقافات ومعرفة في المناطق المحيطة بهم ، لذا فان توسيع نطاق التعليم الخاص بهم ، بعد التحدي الاكبر الذي يواجه منظومات البناء التنموي وتظل الحاجة قائمة لمعرفة اين يقف هؤلاء اليوم وما يجب القيام به لتحقيق تحسن في نوعية حياتهم(٥).

يتضح مما تقدم ان السياسة العامة التعليمية مرنة وفي,,,, الوقت نفسه منفتحة على التطورات المختلفة لتعد العدة لمستجدات العصر ومستلزماته وتاخذ بعين الاعتبار المراحل التي يمر بها المجتمع واحتياجاته ومتطلبات كل مرحلة.

عانت السياسة العامة التعليمية في العراق منذ ثمانينات القرن الماضي لاهمال كبير وواضح نتيجة دخول النظام السياسي بمتاهات الحروب العبثية التي أدخلت البلاد بواقع أمني غير مستقر ومربك على حساب قطاعات الخدمة العامة في المجتمع ومنها قطاع التعليم والتربية ، الأمر الذي آل لتخصيص موازنات انفجارية للأمن والقوه

العسكرية ، أضف لذلك اسهمت العقوبات الاقتصادية بتسعينيات القرن الماضي في ترك أثراً واضحاً أجهز على ما تبقى من منظومة التعليم في العراق فكانت نتيجة ذلك تراجع القطاع لمستويات متدنية أثرت لاحقاً في المستوى العام للتعليم بعد ان شهد له القاصي والداني بالبنان آنذاك(٦) ، وعقب افول حقبة النظام السياسي السابق تلتها مرحلة التغيير عام ٢٠٠٣ التي أستكملت سلسلة التراجع التعليمي والتربوي لدرجة أستعصائه للحل لتكرار الأخطاء السابقة وانعادم الجدية لإصلاح ما تم تخريبه سابقاً.

إن أي محاولة لأيجاد حل لمشكلة التعليم والتربية بالعراق لابد أن تسبقها إجراءات عدة كتحديد مكامن الخلل والضعف والوقوف على أسبابها لايجاد الحلول المناسبة ، وعند البحث بمعظم مشكلات التعليم والتربية نجد معوقات إيجاد الحلول الصحيحة والناجعة قد تكون داخلية او خارجية تقوض عملية النهوض بها ، قسم منها موروثة من حقبة النظام السابق(٧)، اما القسم الآخر مستحدثة وترجع لعدة اسباب نبينها لاحقا في إطار الدراسة، عليه سنحاول تحديد المعوقات الرئيسة للسياسة العامة التعليمية بخارجية وداخلية:

المطلب الأول : **المعوقات الخارجية**

المعوقات الخارجية لعملية التعليم في العراق كثيرة ، بعضها يمكن تحيدها بثلاثة أركان مهمة هي أساس العملية التربوية تتمثل بـ (الطالب ، المعلم ، المنهج) يمكن اجمالها بالتالي:-

أولاً: **البنية التحتية والأبنية المدرسية**.

تعد من المشكلات المهمة التي تعوق عملية التعليم بسبب تهالك البنية التحتية للمنظومة بوجه عام ومنها الأبنية المدرسية وعدم مواكبتها الزيادة المطردة بأعداد الطلبة ما سبب مشكلات مركبة في قطاع التعليم منها الدوام المزدوج نتيجة قلة المدارس واكتضاضها مع مرور الوقت ، فلم تقم الحكومات المتعاقبة بحل هذه المشكلة المستعصية بل أهملتها وتركتها تزداد سوءاً مع الوقت ، على سبيل المثال لم يتم بناء

مدارس كافية منذ ثمانينات القرن الماضي بسبب سياسة الحروب المتكررة للنظام السابق والذي أثر كثيراً على مجمل العملية التعليمية في العراق([٨]).

بعد ذلك تضاعفت المشكلة بهذا المجال ، فلم تتمكن حكومات ما بعد عام ٢٠٠٣ بمجملها من وضع حد لهذا التدهور الهائل بهذا القطاع بالذات على الرغم من الانفاق الهائل ، وتضاعفت المشكلة من خلال تمديد الدوام المزدوج الى ثلاثي ورباعي في الكثير منها ، ليس هذا فحسب انما رافق ذلك غياب الحد الأدنى من مقوماته وهو قلة توفر المياه الصالحة للشرب والمرافق الصحية ، الى جانب وجود الكثير من المدارس الطينية أو المدارس المشيدة من الصرائف أو الخيم([٩]). مصداقا لذلك ، وقد أشار أحد الاستطلاعات التي أجريت بعام ٢٠١٠ من ..... مؤسسة (جيوبوليتيكي) إلى أنه على الرغم من بعض التحسن الملحوظ الذي أصاب نظام التعليم في العراق بعد عام ٢٠٠٣، لكنه ما زال للكثير للتغلب على تركة الماضي المتمثلة بـ:([١٠]):-

١- شح هائل بعدد الأبنية المدرسية وتهالك الموجود لعدم الاهتمام بها وصيانتها بشكل دوري.

٢- توجد حاجة ملحة لتوفير ما يقارب (٣٥٩٠) مدرسة في عام ٢٠٠٣، ما يعني ضعفين أو ثلاثة اضعافها قبل ٢٠٠٣.

٣- تشير الدراسة أن نحو(٧٠%) من المدارس تعاني نقص واضح وحاد في المياه الصالحة للشرب والمرافق الصحية النظيفة.

٤- حسب الدراسة هناك ما يقارب (١٠٠٠) مدرسة مبنية من الطين او القصب او من الخيام.

أما تقارير وإحصائيات وزارة التخطيط ، فتشير ان النقص في الابنية المدرسية بلغ (٤٢٦٩) بناية مدرسية عام ٢٠٠٤ ، ويبدو من خلال ملاحظة العدد المتزايد للابنية المدرسية أنه لم يرتبط ببناء وحدات جديدة تتناسب وزيادة الطلبة خاصة في المناطق المحرومة سابقاً ، وخلصت الإحصائية للاتي:- ([١١])

١- انتفاء صلاحية الابنية المدرسية وعدم إمكانية استغلالها في التعليم.

٢- نقص حاد في عدد الأبنية المدرسية بحدود (٥٣١٩) بناية ومؤسسة تربوية ومدرسية.

٣- أظهرت وجود حوالي (٦٤٠) مدرسة طينية أو مشيدة من الصرائف ما يستوجب هدمها وإقامة بديلا عنها.

٤- يضاف لذلك مشكلة توفير قطع الأراضي اللازمة للتشييد عليها حسب الحاجة الفعلية وحسب الخطط المدروسة والمعدة والسبب بذلك العشوائيات السكنية التي تجاوزت على المحرمات

والمناطق الداخلة ضمن خطة البناء المخصصة للتعليم([١٢]).

٥- الزيادة المطردة بعدد الطلبة قياساً بأعداد المدارس ما نتج عنه ارتفاع نسبة الدوام المزدوج الثنائي والثلاثي والذي شمل(٣٨٠٠) مدرسة عام ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨، بما يؤثر سلبا في انتظام العملية التعليمية.

ثانياً: الجانب الاقتصادي والإنفاق على التعليم

من المعوقات الاخرى التي عانى منها قطاع التعليم في العراق هو مشكلة الإنفاق على القطاع التعليمي، هذه المشكلة باتت متجذرة منذ عهد النظام السياسي السابق ولم تجد حلاً جذرياً من لدن صناع القرار القائمين على هذا القطاع المهم والحيوي ، لابل ما زاد الأمر تعقيدا هو قلة النفقات المخصصة للتعليم والتربية مقارنة بتلك المخصصة لقطاع الأمن والقوات العسكرية ، صحيح أن الجانب الأمني لا يمكن إهماله وتجاهله ولكن بدون اهمال القطاعات الأخرى التي هي الأخرى لا تقل أهمية ، لأنه وبدون التعليم والتربية لا يمكن بناء المجتمع بشكل صحيح وستكون النتائج كارثية على الأجيال القادمة. ([١٣])

اشارت احصائيات الاقتصاديين والاحصائيات الحكومية ايضاً إلى أن هناك انخفاض واضح في الإنفاق الحكومي في الجانب الاستثماري على حساب الإنفاق الجاري الذي سجل زيادة واضحة في ذلك ، فقد أرتفع معدل التضخم في عام ١٩٨٠ من (١٠٠%) الى (٣٧٨ %) عام ١٩٩٠ بقدر مطرد ما يعني أن هناك فائض

في الطلب ، لكنه من جهة أخرى يعني زيادة في عرض النقد من (٢٦٥٠،٨) مليون دينار في عام ١٩٨٠ الى (١١٨٦٨،٢) مليون دينار في عام ١٩٨٩، أن هذه الأرقام يمكن ملاحظتها بشكل واضح في وقت الحرب حيث أن التضخم كما يوضح الاقتصاديين هو الضريبة الأكثر قساوة على الأفراد وخاصة ذوي الدخول المحدودة لأن التضخم هو السبب الرئيس في إحداث الفرق الشاسع والتفاوت الواضح في معدلات الدخول بين فئات وطبقات المجتمع. ([١٤])

إن مشكلة الاستمرار في التوسع في الإنفاق الحكومي على الحرب خلال مرحلة النظام السابق ومابعدها كان له أثره في تحقيق العجز في الناتج المحلي الإجمالي والذي بلغ ذروته عام ١٩٨٢ بـ (٥٧%) في حين أن مجمل الايرادات العامة لم تكن سوى (٦٠%) من النفقات العامة من ضمنها واردات النفط ، يقابل ذلك زيادة في الإنفاق الحكومي على قطاع الأمن لتسديد الالتزامات بالتعاقدات الحربية والعسكرية ولتلبية متطلبات أنماط الاستهلاك المجتمعي ، من ناحية أخرى بلغت نسبة الإنفاق على الغذاء عام ١٩٨٠(٤٦.٣ %) الى (٥٠.٢ %) عام ١٩٨٨. ([١٥]) ، أيضا يمكننا القول، ان من نتائج السياسات الاقتصادية الخاطئة في الجانب التعليمي تمثلت في التراجع الكبير في أداء الاقتصاد الكلي إذ انخفض الدخل القومي وتراجع نصيب الفرد فيه من (٢٤٨١٣) دينارا عام ١٩٩٠ الى (٨٧٩٢) دينارا عام ١٩٩١.

يضاف لذلك أن مؤشرات التنمية البشرية حددت أن نسبة الفقر في العراق والذي كان سابقا يشكل(٢٤%) من إجمالي السكان ارتفع ليصل لـ (٧٠%) في غضون عام ١٩٩٤ ، ساعد هذا الفرق الواضح في نسبة الفقر بسحق طبقات اجتماعية كثيرة بعدم تمكينها من الالتزام تجاه العملية التعليمية ما حدا بتقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٠ لتصنيف العراق ضمن الرقم ١٢٦ من مجموع ١٧٤ دولة في العالم وفق ترتيب دليل التنمية البشرية في نهاية عقد التسعينيات. ([١٦])

ومن نتائج ذلك الواقع المرير هو تزايد نسبة تسرب التلاميذ من المدارس ، إضافة للمعلمين والموظفين بسبب تدهور دخل الفرد ما دفعهم لترك الوظيفة والبحث عن وسيلة

عيش اخرى تضمن لهم قوت يومهم ، هذا بدوره انعكس على نسبة الموظفين والمعلمين في قطاع التعليم الذي أصبح يعاني من نقص واضح بأعدادهم ما أثر هو الآخر في سير العملية التعليمية في البلاد بصورة عامة.

ثالثا: ضعف الأمن وعلاقته بالتعليم

لقد كان للجانب الأمني وقع كبير على مجمل العملية التعليمية والتربوية في العراق، فبالإضافة لتأثيره الاقتصادي الكبير على موازنة الدولة واستحواذه على النسبة الأكبر منها سابقا ولاحقا، فان تأثيره تعدى ذلك ليمس صميم العملية التربوية في العراق وخاصة بعد العام ٢٠٠٣، فاختلال الوضع الأمني بشكل عام بسبب الاحتلال الامريكي وما أعقبه من عمليات (مقاومة) وانتشار الجماعات المسلحة بالمناطق السكنية بحجة مقاومة المحتل أثر ذلك بقدر كبير في العامل النفسي والسلوكي للطالب والمعلم بشكل متزامن بسبب ما يحدثه ذلك من رعب عندهم، فلا يمكن إتمام عملية التعليم بشكل واضح في ظل وجود قوات امنية – عسكرية وجماعات مسلحة منتشرة في اغلب مناطق السكن ، لان ذلك يعرضهم للخوف والهلع يوميا نتيجة المواجهات العسكرية المباشرة أو غير المباشرة بين الطرفين، هذا بدوره ساعد على تراجع عملية التعليم بسبب الخوف من المجهول خاصة بعد انتشار السلاح بيد اناس مجهولة ما سهل استخدامه وانتشار فوضى السلاح بشكل واضح ، وعليه فقد سجلت العملية التعليمية فشلا واضحا في هذا المجال استمرت نتائجها للآن.([١٧])

المطلب الثاني المعوقات الداخلية

كما ذكرنا سابقاً ، ان عملية بناء التعليم والتربية تقوم على ثلاثة أسس مهمة هي (الطالب والمعلم والمنهج) يكمل منهما الآخر و لايمكن تصور عملية تربوية كاملة دون حدوث تكامل هذه الأركان الثلاث ، وأي خلل بإحدها يؤثرفي الباقي بشكل واضح وما سينتج عنها ، ولذا يمكن تناول الموضوع بالشكل الآتي:

أولا: الطالب:

قد يكون الطالب في المراحل الدراسية كافة احد اسباب تراجع عملية التعليم في العراق ، وهذا ناتج عن مشاكل موروثة ومتراكمة وليست حديثة العهد ، فحدوث الأخطاء في مجال التعليم وعدم تصحيحها آنياً سبب تراكمها ومن ثمّ استفحالها واستعصائها، يمكن تحديد عدة ثغرات مهمة تعمل عملها في تعويق مسيرة التعليم من خلال: ([١٨]).

١- بتركيزنا على جزئية عدم قدرة الطلبة الجدد في التكيف مع الواقع الدراسي الجديد اثناء انتقالهم من مرحلة الى اخرى في الاقل اجتماعيا ونفسيا وخاصة في المرحلة الابتدائية ، فاغلب الطلاب المسجلين في المدارس الابتدائية لم يسبق تسجيلهم في رياض الأطفال التي تعد مرحلة مهمة وضرورية قبل قبولهم وتسجيلهم في المدارس ما سبب ارباكاً كبيراً للهيئات التعليمية وضياعاً للوقت على حساب التعليم ، في هذا الاتجاه يمكن إجمال عدد من تلك الصعوبات منها:- ([١٩])

أ- حالة القلق النفسي لدى الطلبة والتلاميذ بسبب الانتقال المفاجئ من البيت والعائلة الى المدرسة والأصدقاء الجدد ما سبب قلق وعدم ارتياح لديهم.

ب- قد يؤدي ماجاء في اولا الى حالة من العزلة والاكتئاب عند البعض منهم بسبب عدم قدرتهم على التأقلم مع الواقع الجديد.

جـ- قد يكون بعض الطلبة مصابين بحالة من التذمر بسبب عدم فسح المجال لهم في البيت للخروج لأماكن اللعب واللهو والتنزه والالتقاء بالأصدقاء ما سبب حالة من الاكتئاب النفسي الذي قد يولد حالة العدوانية تجاه الآخرين ويخلق نوعا من الحاجز النفسي بينهم وبين بيئتهم الجديدة ما يدفع للعزوف عن التعليم.([٢٠])

د- تدني مستوى الفهم والادراك والذكاء عند بعض الطلبة وهذا ينعكس على مستواهم الدراسي ما يدفعهم لعدم القدرة على مواصلة التعليم.

هـ- ان الطبيعة الشخصية الذاتية تجعل الطالب غير قادر على التركيز أثناء الدرس وصعوبة فهم المادة الدراسية مايسهم في تراجع مستوى الاندفاع لدى الطلبة لتقبل الدرس ويسبب عزوفهم.

و- التردد والخوف من المعلم له دور مهم ايضاً ويسبب حالة من التشتت في ذهن التلميذ

وبالتالي عدم قدرته على فهم المادة الدراسية. ([٢١])

ز- ضعف التركيز وعدم القدرة على الربط بين الاشياء وصعوبة التعامل مع المادة الدراسية وخاصة لغة الأرقام والعمليات الحسابية.

٢: التهرب أو التسرب من المدرسة

مشكلة مهمة ومعوق كبير يضاف لجملة ماتم ذكره ، وهذه المشكلة لاتنحصر في العراق فحسب بل هي مشكلة مستعصية بكثير من الدول ، وتكمن ورائها عدة أسباب منها:

أ-العوز الاقتصادي والمادي/ قد تكون بعض العوائل سبباً مباشراً في امتناع ابنائها والعزوف عن الدراسة خاصة الطبقات الفقيرة ، اذ يُطلب منهم في كثير من الأحيان العمل من لتغطية تكاليف المعيشة والسكن ما يترك أثره على رغبتهم في اكمالهم للتعليم([٢٢]).

ب- العامل الأمني / له دور كبير في تراجع مستوى التعليم (كما ذكرنا سابقاً) فقد يكون الطلبة مجبرين لترك مقاعد الدراسة نتيجة الظروف الامنية الصعبة في مناطق سكنهم وعملية التهجير القسري وعمليات الارهاب المتكررة ساهمت كثيرا في ذلك.

ج- التقاليد والأعراف الاجتماعية / اذ تعزف الكثير من العوائل وخاصة في مناطق الريف والمناطق العشائرية بعدم السماح لابنائهم من اكمال دراستهم وتفضل تفرغهم للعمل بالمجال الزراعي على حساب التعليم ، وهذه الظاهرة تشمل النساء اللاتي لا يسمح لهن بأكمال تعليمهن الدراسي باعتبار ذلك يخالف التقاليد والاعراف العشائرية ، فلا يسمح لهن الاختلاط بالرجال او بسبب اعتقادهم انهن قد يتعرضن للتحرش ، اضافة لكون تفكيرهم سطحي يذهب إلى أن المرأة يقتصر دورها على البيت وتربية الأطفال فقط.([٢٣])

د – العامل الذاتي/ ان الطالب نفسه قد يجد نفسه غير مؤهل لإكمال تعليمه وغير راغب بذلك ، كما ان تكرار فشله في اكثر من مرحلة دراسية يعرضه للسخرية والاستهزاء من قبل الاخرين ، ناهيك عن القوانين التي تمنع تكرار الفشل في أكثر من مرحلة دراسية مايسبب فصلهم عن الدراسة.

ثانياً: المعلم

ذكرنا سابقا أن الركن الثاني للتعليم هو المعلم الذي يعد عماده وأساس نجاحه في كافة مراحل الدراسة من المعلم في المرحلة الابتدائية وصولاً إلى أستاذ الجامعة ، والسبب في ذلك الى لكونه المرشد والموجه والاب الثاني للطالب ، فكثير من الطلبة يجد في معلمه قدوة حسنة تحفزه للتمسك به أكثر من والده ، فقد تكون هناك بعض الصفات الشخصية بالمعلم تساعده على شد الطلبة للدرس وتمسكهم به ، اضافة لاسباب اخرى، الا ان هناك عدة معوقات تتعلق بالمعلم نفسه أسهمت بتراجعه في أداء وظيفته التعليميه بالشكل المطلوب منها:- ([٢٤])

١- عدم القدرة الذاتية والشخصية لكثير من المعلمين وخاصة الجدد منهم يعود لعدم امتلاكهم المؤهلات الكافية لتمكينهم أداء المهام الموكلة لهم ، كعدم دخولهم في دورات تدريبية لتطوير كفاءاتهم وعدم تدريبهم بشكل كاف قبل الولوج في سوق العمل.

٢- عدم توظيف التقنيات الحديثة في مجال التعليم من قبل المعلم نفسه ، فقد يعتمد المعلم على أساليب بدائية لا تتناسب ومستوى فهم وإدراك الطالب الذي بات كثير الميل الى للاساليب الحديثة في التعليم والتدريس.([٢٥])

٣- ضعف حلقة الاتصال بين المعلم والطالب تسهم في تراجع العلاقة بينهما وعدم تفهم المشاكل التي تحدث وعدم القدرة على حلها في وقتها وقبل تطورها ، وهذا يعتمد على قدرة المعلم لفتح أكثر من قناة اتصال بينه وبين الطالب بل وحتى بينه وبين عائلة الطالب لمعرفة طبيعة المشاكل التي يعاني منها من قبل عائلته اولا وبالتالي القدرة على حلها قبل وقوعها.([٢٦])

٤- الكثير من المعلمين والأساتذة والمدرسين لايرغبون بالتدريس لمعرفتهم بأنفسهم بعدم قدرتهم للقيام بالمهام الموكلة لهم وخاصة في مراحل الدراسة الاولى التي تتطلب جهدا اضافيا ووقتا لتنفيذ تلك المهمة ، الامر الذي قد يسبب في نوع من التهرب من المسؤولية او الاخلال بها اذا ما تم إجباره على ذلك ، وبالتالي سينعكس اولا واخيرا على مجمل العملية التعليمية.

٥- أن عدم المتابعة والرقابة على الإدارات التعليمية من اسباب تراجع العملية التعليمية ، ذلك أن الكثير من تلك الإدارات تهمل أهمية هذا الجانب في العملية التعليمية ، الأمر الذي سبب نوع من الإهمال الوظيفي وعدم تحمل المسؤولية ، اضافة لقصور الكثير من تلك الإدارات بزج منتسبيها في دورات تطويرية لرفع مستوى ادائهم لتقديم الافضل للطالب والعملية التعليمية على حد سواء.([٢٧])

ثالثا:المناهج الدراسية

لا يقل هذا الركن أهمية عن الركنين السابقين ، فمسألة المناهج تمثل أهمية قصوى في تقويم مسار العملية التعليمية والتربوية بشكل عام ، لأن لكل جيل مناهج خاصة بها بسبب تطور المجتمع الإنساني بشكل كبير بتطور أسلوب الحياة العامة ، وأعني هنا تطور التعليم الذي يتطور ويتقدم بتطور وتقدم ظروف الإنسان نفسه وخاصة بعد الثورة الصناعية والتكنولوجية التي أحدثت نقلة نوعية بطبيعة الحياة العامة للإنسانية جمعاء ، فما كان مناسبا في فترة القرن التاسع عشر والقرن والعشرين لم يعد كذلك في القرن الحادي والعشرين وهذا الأمر ينطبق على التعليم بشكل الخاص.

لقد مرت عملية التعليم بعدة اجراءات وتطورات أصابها بالصميم وخاصة قضية المناهج التي خضعت هي الأخرى لعملية تطور متقدمة لتواكب بذلك الطفرة التكنولوجية والتقنية التي أصابت العالم بأسره ، فمن المعلوم أن هذه المناهج وضعت في مرحلة زمنية تحاكي المرحلة وأسلوب الحياة العامة فيها ومستوى وإدراك الطالب في حينه ، اما بعد ذلك فقد أصابها الكثير من التقدم والتطور.([٢٨])

ان عملية تحديث المناهج هي لب وجوهر العملية التعليمية لانه وبسببه تتمكن الاجيال الحالية والقادمة من مواكبة التطورات الحديثة وأساليب التعليم الحديث الذي تجاوز بطبيعة الحال ماسبقه من حيث النوع والكم ، يضاف لذلك ان جل اهتمام العملية التعليمية هو مدى القدرة على تقديم الافضل والانسب والاحدث للمجتمع بصناعة أجيال قادرة ومتمكنة علميا وإنسانيا بخدمة مجتمعاتها اولاً واخيراً بالشكل الصحيح وبما يتناسب وظروف الحياة المعقدة.

إن عملية تحديث المناهج ينبغي أن تتوافق وعملية التربية بشكل عام ، بدون ذلك سيحدث خلل في عملية البناء التعليمي والتربوي بشكل عام ، بمعنى آخر أن تحديث المناهج ينبغي أن يراعي مقومات التربية في البلد وبدونه ستفقد التربية هويتها العلمية ، وعليه فإن التربية بلا منهج تتعارض مع اهدافها وخططها وانشطتها بشكل عام.([٢٩])

يمكننا القول ايضاً ، أن المنهج هو وسيلة وليست غاية فالهدف الأول والأخير من عملية تحديث المناهج هو تمكين الطالب في كافة مراحل الدراسة من الابتدائية وحتى تخرجه من الجامعة من بناء نفسه تربويا اولا وعلميا ثانيا فكلما كانت المناهج سلسلة في طرحها واسلوبها وتحاكي الواقع بشكل جيد وقريب الى ذهن الطالب وعقليته كل ما تمكنا من بناء طالب متلقي مستمع جيد وسينعكس بالتأكيد على نتائجه في المرحلة النهائية وهذا سيصب في مصلحة المجتمع ككل. اما معوقاتها فهي:-

١- أهم المشكلات التي تبرز في عملية تحديث المناهج هي عملية البناء من القمة الى القاعدة وهذا خطأ كبير، ففي معظم المناهج لايتم إشراك المعلم ولا أصحاب الشأن كالمرشدين التربويين ولا حتى مديري المدارس في عملية وضع المناهج ولا الطلبة والآباء ، وبالتالي ستنتج مناهج دراسية بعيدة عن الواقع وغير قادرة على مواكبة حالة الحاجة الفعلية للمجتمع بشكل عام.([٣٠])

٢- غياب الفكرة الأساسية من عملية تحديث المناهج ألا وهي الهدف من التحديث ، بمعنى اخر ان الجانب العلمي من عملية تحديث المناهج لا يعطي الأهمية التي يستحقها ويتم التركيز على عملية التكرار والإعادة لمناهج قديمة لا يمكن الاستفادة منها

وكأن الهدف من المنهج مجرد عملية حفظ وتلقين لأجل الامتحان والنجاح بأي طريقة كانت.

٣- إن عملية وضع المناهج تتم في أغلب الأحيان على يد شخصيات محددة معرفة بتخصصها فقط دون الرجوع للكادر المختص بذلك وأعني بذلك أساتذة الجامعات ولكن دون الرجوع إلى اصحاب الاختصاص من الكوادر المعروفة والمتمكنة بمجال اختصاصها والذي يحدث أن هؤلاء الاساتذة يضعون مناهج تحاكي طلبة الجامعات ومستواهم الدراسي متناسين مناهج التربية تحتاج لمناهج مبسطة وسهلة تتوافق مع مستوى وإمكانية الطلبة المستهدفين وفئتهم العمرية.

٤- صعوبة المناهج التربوية وعدم توافقها مع مرحلة الدراسة المقصودة ، فنجد أغلب الطلبة [٣١]يواجهون صعوبة بفهمها وتقبلها ما يسبب حالة من الارباك بالنسبة للطالب والمعلم معا.

٥- قد يكون التقصير احياناً من قبل المعلم نفسه بعدم متابعته للمناهج عند تدريسها او القائها للطلبة للتعرف عن كثب من مدى استيعاب الطلبة وتمكينهم للاستفادة منها بالشكل الصحيح.

٦- في أغلب المناهج الدراسية يفصل الجانب النظري عن العملي وبذلك تفقد العملية التربوية الحلقة الاهم من وراء تغيير المناهج وتحديثها.

٧- ان عدم زج المعلمين والمدرسين وأساتذة المادة بدورات تدريبية على المناهج المقصودة يؤدي لحدوث فجوة بينهم وبين المادة الدراسية ، وبالتالي سينعكس ذلك على المتلقي وهو الطالب لأن التواصل والتدريب على المناهج الحديثة يمكن المعلم والمدرس من النجاح في طرح المادة بالشكل الصحيح.

وعليه ومما تقدم يمكننا القول، ان جل هذه المعوقات تنعكس سلبياً على عملية التعليم بشكل أساس وسيتحول الهدف من عملية التغيير في المناهج الى آثار عكسية تقع على مجمل العملية التعليمية في العراق وستخلف آثاراً عديدة منها:

أ–قد تؤدي هذه المناهج الى ترك آثراً سلبية على التلاميذ والطلبة على حد سواء ، فهي لا تؤدي لتطوير قدراتهم الذاتية وتطوير سلوكهم وأبتكار المهرات فيهم ، وقد تكون نتيجتها انحرافهم نحو عادات وسلوكيات عكسية كالغش والتهرب من الدوام او ترك الدراسة.

ب– ان المناهج الدراسية الجديدة بسبب صعوبتها قد تجبر الطلاب على ترك الدوام والانقطاع عنه بدلا من تحقيق الهدف الاساس المتمثل بتطوير القدرات الذاتية والمواهب والكفاءات العلمية خدمة لهم وللعملية التعليمية والمجتمع على حد سواء.

ج–ان هذه المناهج قد تكون سببا مباشر او غير مباشر في كسر نفسية الطلبة بدلاً من تشجيعهم على الثقة بالنفس والجرأة والطمأنينة وغيرها.

د– ان الكثير من الجوانب المهمة لدى الطلبة تهملها هذه المناهج من قبيل مهارة الخطابة والاقناع والدفاع عن النفس.

هـ– هي اهملت الكثير من الجوانب الاجتماعية المهمة المتعلقة ببيئة التعليم مثل التعاون والتفاعل الاجتماعي والتواصل وحل المشكلات المتعلقة ببيئة التعليم.

و– يبدوا ان المناهج الجديدة ساعدت على اغفال جانب مهم واساس في عملية التعليم هي القدرات العقلية ومهارات التفكير عند الطلبة وتركيزها على عملية الحفظ وتلقي المعلومات وخزنها من قبل المعلم او المدرس دون المرور بمحاولة مناقشتها وتحليلها والاستفادة من اهمية المعلومة المعطاة لهم وهذا يجعلهم يتحولون الى مجرد اداة لتلقي المعلومة وتحولهم الى مايسمى (التعليم البنكي) الذي يقتصر على حفظ المعلومة والتذكر واعادة ارسالها عند الطلب منه ، وبالتالي ستفقد العملية التعليمية الاساس المرجو منها ، هذا بدوره سيسهم في الجمود الفكري عندهم وعدم تقبلهم لها وعدم رغبتهم في فهمها.

ز– ان عملية الاشراف التربوي هي عملية اساس في التعليم ، ولكن هذه العملية فقدت اهميتها باقتصارها على التفتيش والمحاسبة والمراقبة بدلا من ان تكون عونا لهم في حل

المشاكل المستعصية وايجاد الحلول المناسبة لها وابداء المشورة المناسبة الامر ما ادى لحدوث توترات بين المشرفين والكادر التعليمي وافقدها اهميتها المرجوة منها.

ح- الخوف من الامتحانات سبب ارباك للطلبة ولاسرهم على حد سواء لدرجة اصبح معه همهم الاكبر النجاح في الامتحان فقط.

ط- ان الهدف من عملية التعليم هو احداث تنمية شاملة في المجتمع ، لكن من خلال التجربة العملية يبدوا انها لاتخدم حاجة السوق الفعلية بمخرجاتها المتوقعة فيسهم بتعقيد المشكلة بدلا من حلها واهمها مشكلة البطالة.

اذاً ، يمكن اعتبار ماتقدم معوقات حقيقية للعملية التعليمية بدورها ولدت نتائج وآثاراً سلبية ، ومن البديهي ستكون لها نتائج كارثية مستقبلا اذا ماتم السير بهذا الاتجاه دون مراجعة حقيقية لها والتوصل لحلول جذرية تخدم البلد ومستقبله.

المبحث الثاني : الحلول المقرحة

يشهد الحقل التربوي في العراق عملا دؤوباً وجهداً متزايداً لتوثيق التعاون مع المجتمع في مجال التعليم ، إذ سعت وزارة التربية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية لتحقيق التعاون التربوي والثقافي والعلمي بالمؤسسات التربوية والعلمية ، والمشاركة في الندوات والاجتماعات والمؤتمرات التربوية التي تعقدها الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة بالعملية التربوية ، كذلك عملت الوزارتان للاستفادة من اتجاهات التجديد والتحديث وخاصة مايتصل بنظم المعلومات والتقنيات والمناهج والتقويم واعداد المعلمين وتدريبهم مستفيدة من الطاقات المتوافرة من خلال فرص التدريب والتأهيل المتاحة للعراق داخلياً وخارجياً بإسهام من بعض الدول المتقدمة والمنظمات الدولية ذات العلاقة ، ورغم الظروف القاسية التي مر بها البلد، الا أنه تم استثمار الجهود المبذولة في إدامة عملية التربية وتأمين مستلزماتها الضرورية بهدف تحقيق أهدافها التنموية والارتقاء بها، من خلال تكثيف العمل التربوي بكل اشكاله وانماطه وايصاله الى اقصاه عبر الاستثمار الكفء لجميع الوسائل والصيغ المتاحة بمساعدة واسناد متواصل من دول ومنظمات دولية ، إذ تم تقديم المنح والقروض الميسرة من تلك

الدول والمنظمات لتنفيذ العديد من المشاريع التربوية التي أسهمت في دعم العملية التربوية واستمرارها في ظل الظروف غير الطبيعية للبلد، كمشاريع بناء الابنية المدرسية وتأهيلها وتوفير المستلزمات المدرسية وتدريب المعلمين والمدرسين.

لقد واجهت وزارة التربية تحديا كبيرا في العودة للظروف الطبيعية في مرحلة ما بعد احداث عام ٢٠٠٣ وبالتالي اعادة البناء التدريجي وتجديد نظام التعليم بكامله على المستوى الوطني، اذ شهدت المؤسسات التعليمية تطورا كبيرا كما تم تزويدها بالمواد التعليمية على كافة مستويات التعليم ، وزادت قدرة الافراد للوصول للتعليم ، كما طرأ تطور على المرافق التعليمية بعد توفر المبالغ المالية المخصصة لعملية البناء والشراء محليا ، وكانت حالة معظم المدارس وخاصة في الوسط والجنوب متدنية بسبب النقص في المخصصات التي يحتاج اليها قطاع التعليم ، فكان على الحكومة السعي لسد الفجوة القائمة في قطاع التعليم في محافظات العراق كافة من حيث البنية التحتية والتأثيث وتوفير المعلمين والكتب والمستلزمات المدرسية.([٣٢])

وبذلك انصب جهد المسؤولين لتطوير النظام التعليمي من حيث المناهج وتهيئة المؤسسات التعليمية وبنائها وزيادة الالتحاق بالمدارس ومتابعة ومواكبة التطورات العلمية ، ويمكن تقديم نوعين من الحلول بهذا المجال :

المطلب الاول : **الحلول المقترحة للمشاكل الداخلية**

١-الاهتام برياض الاطفال وزيادة عددها بالشكل الذي يمكن كافة الطلبة من الدخول فيها من اجل تهيئتهم وتأهيلهم للدخول للمدرسة.

٢- بذل جهود مضاعفة مع التلاميذ من اجل تمكينهم من استيعاب الدروس المخصصة لهم وخاصة الطلبة ضعيفي الذكاء الذين يكونون عرضة للرسوب المتكرر بسبب تركهم الدراسة ، فقد تكون الظروف المحيطة بهم اجبرتهم على ذلك.

لابد من ايجاد الحلول المناسبة لعملية تسرب التلاميذ من الدراسة ومحاولة معالجة هذه المشكلة من خلال التعاون بين الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني الذي يمكنها من القيام بهذه المهمة من خلال التواصل مع اولياء امور الطلبة وحثهم على

عدم السماح لابنائهم بالتهرب من المدارس وتوفير السبل الممكنة لذلك ، اظافة الى تمكين الطالبات من اكمل تعليمهن اسوة بالطلبة.

٤- ادخال الكوادر التعليمية الجديدة في دورات تدريبية وتعليمية متخصصة بغية تمكينهم من

اداء المهمة الموكلة اليهم بشكل صحيح.

٥- توفير وسائل الايضاح التعليمية الحديثة في عملية التعليم من اجل تقريب المادة الدراسية للطلبة وتمكينهم من فهمها بالشكل الصحيح.

٦- التركيز على اهمية التعليم في المراحل الاولية باعتبارها اهم مرحلة في مجمل العملية التعليمية والاساس الذي يمكن البناء عليه مستقبلاً وعدم الانتقاص من قدر التعليم في المراحل الابتدائية مقارنة بالمراحل المتقدمة وذلك من خلال توفير كافو الوسائل اللازمة والممكنة لممارسة مهمامهم بالشكل المطلوب.

٧- اشراك الكادر التعليمي كل حسب اختصاصه في عملية وضع المناهج التعليمية المستحدثة لانهم الاقرب الى ذلك واكثر من يعرف مكامن الخلل ومحاسنه بسبب تدريسهم لها ومعرفة ادق الامور عنها.

٨- بيان اهمية المادة العلمية للطلبة من خلال توضيح ان الهدف هو ايصال المادة العلمية لكافة الطلبة وضرورة فهمها وان لاتقتصر المهمة على الامتحان فقط.

٩- المزاوجة بين الجانبين النظري والعملي في المادة العمية والاستفادة من الجوانب التقنية والتربوية الحديثة في هذا المجال.

١٠- الاشراف على عملية سير المناهج التربوية والتعليمية من خلال عملية المراقبة المستمرة للكادر التعليمي والتي يضطلع بها الاشراف التربوي في هذا المجال.

١١- اقامة دورات تدريبية تعليمية مستمرة يقوم بها واضعوا المناهج من اجل بيان ما استحدث من معلومات جديدة عنها للكادر التعليمي وبيان الاختلاف عما سبقها من اجل عرضها على الطلبة في كافة المراحل الدراسية.

المطلب الثاني : الحلول المقترحة للمشاكل الخارجية

١-تشكيل خلية ازمة مشتركة تعنى حصراً بعملية التعليم تتكون من وزرات التعليم والتربية والاسكان والاعمار والحكومات المحلية في بغداد والمحافظات من اجل تدارس المشكلة من جميع جوانبها ووضع الخطط المدروسة واللازمة الحالية والمستقبلية مراعين بذلك نسبة التوسع السكاني المحتمل وكذلك التوسع العمراني من اجل السيطرة على المشكلة بشكل كامل.

٢- انشاء صندوق خاص لبناء المدارس والجامعات والكليات من اجل توفير المبالغ المخصصة لاعمار وترميم واستحداث الابنية الخاصة بها حسب الحاجة الفعلية لها.

٣- حل مشكلة الاراضي المخصصة لبناء المدارس والجامعات من خلال الاتفاق مع الجهات الحكومية ذات العلاقة.

٤- اشاعة مفهوم التعاون والمبادرة وتشجيعه من قبل الدولة والمؤسسة التعليمية بشكل خاص ، وخاصة من خلال تشجيع ملاك الاراضي التي تصلح لبناء المؤسسات التعليمية من خلال التعاون من اجل التبرع بها بغية البناء عليها وتعويظهم بشكل مجزي ، وهذا يتم بشكل اساس من خلال تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني.

٥- الاستعانة بخبرات الامم المتحدة في هذا المجال وذلك من خلال جلب الخبرات الدولية والمحلية المتخصصة في البناء الواطئ الكلفة بغية بناء عدد اكبر من المدارس باموال اقل وفترة زمنية اقصر لتجاوز المشكلة على وجه السرعة.

٦- وضع نسبة المبالغ المالية المخصصة لقطاع التعليم في الموازنة العامة للدولةز

٧- تخصيص مبالغ شهرية تمنح كرواتب او اعانات للطلبة بغية تمكينهم من التخفيف من عبء النفقات الدراسية عن ذويهم وعوائلهم.

٨- زيادة نسبة رواتب الهيئة التعليمية بما يتوافق مع الجهد الذي يبذلونه وبالشكل الذي يؤمن لهم المعيشة الكريمة المناسبة لهم وعدم ذهابهم للعمل خارج اوقات الدوام الرسمي في اماكن اخرى بغية الأحتفاظ بجهودهم خدمة لعملية التعليم.

٩- اعادة العمل بنظام التغذية المدرسية الذي كان معمولاً به في السابق من اجل بناء القدرات الجسمانية للطلبة ولاسيما في المرحلة الابتدائية ، اظافة الى تهيئة اجواء الدراسة المناسبة للكادر التعليمي من خلال توفير الاثاث الجيد في الصفوف من مقاعد دراسية واتباع الاساليب الالكترونية الحديثة في التعليم.

١٠- توفير البيئة الامنية الملائمة لعملية التعليم من خلال ابعاد السلاح وحصره بيد الدولة وتوفير الحماية المناسبة للكادر التعليمي وتجنيبهم الضغوط النفسية التي يتعرضون لها.

الخاتمة والتوصيات

يتضح مما تقدم ، ان السياسة العامة التعليمية في العراق قد اصابها نوع من الارباك حالها حال القطاعات العامة الاخرى ، بسبب اضطراب الاوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها بسبب الحروب والحصار والاحتلال والهجرة والنزوح ، كل تلك الاسباب كانت دافعا لتراجع مستوى التربية والتعليم في العراق منذ زمن النظام السابق وحتى يومنا ، وبالتالي اصبحت مدخلات التعليم لاتتناسب مع مخرجاته وهذا ماولد جيشا من العاطلين عن العمل مما اثر بشكل كبير على الرغبة لدى الشاب والشابة العراقية في اكمال الدراسة الجامعية بل وحتى الدراسة الابتدائية بسبب غياب الرؤية التعليمية الواضحة ، فكان سببا في تهالك مخرجات التعليم التي تعتمد بشكل اساس على قاعدة تعليمية واضحة وبنية تحتية متمكنة من اداء الدور المناط بها .

لقد حاول العراق تجاوز اخطاء الماضي من خلال اتباع سياسات تعليمية واضحة الا ان المعوقات الداخلية والخارجية حدت من فاعليتها في تحقيق اهدافها ، وعليه فان العراق بحاجة الى نخبة تعليمية قادرة على النهوض بالسياسة العامة التعليمية فيه وقادرة ايضا على متابعة التنفيذ بالتقييم والتقويم من اجل تلافي مواطن الخلل والضعف في شتى مراحل صنع السياسة العامة التعليمية.

ان النظام التعليمي في العراق يشبه كثيرا مثيله في الدول العربية ويتماشى مع برامج التعليم العالمية التي تدعو إلى زيادة مرحلة التعليم الاساسي الالزامي لاطول مدة ممكنة

وتناغماً مع برامج (التعليم للجميع) التي تتخذها منظمة اليونسكو شعارا عالميا لها. وعليه تتوفر جملة توصيات يمكن اعتمادها من اجل رسم سياسة عامة تعليمية مستقبلية للعراق يمكن تلخيصها بالشكل الاتي :

١-اتاحة فرص التعليم للجميع والقضاء على تسرب المتعلمين من المراحل الدراسية كافة، واشاعة التعليم مدى الحياة ، والحد من ظاهرة الرسوب .

٢- القضاء على التباين حسب الجنس في التحاق المتعلمين وحسب المناطق الريفية والحضرية وبين الأصول العرقية المتعددة والاوضاع الاقتصادية المختلفة .

٣- تحسين نوعية التعليم من أجل استجابة افضل لاحتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية المستدامة واللحاق بمستوى البلدان ذات الآداء العالي في الميدان التربوي والارتقاء بقدرات الهيئة التعليمية والتدريسية وكفايتها باعتماد مبدأ التدريب للجميع أثناء الخدمة.

٤- اعتماد استقلالية التعليم وفصله عن التيارات السياسية ونشر حقوق الانسان واحترام حرية الفكر والتعبير وتعزيز التسامح والتلاحم الاجتماعي.

٥- تعزيز مشاركة المجتمع في تخطيط النظام التعليمي وتقويمه، وتقوية اواصر التعاون مع الوزارت الاخرى الساندة كالتعليم العالي والتخطيط والصحة، والقطاعات الاخرى ، وتنمية إسهام القطاع الخاص وتشجيعه، وتفعيل دور مجالس الآباء والمعلمين.

٦- التوجه نحو التخطيط المستند على المعطيات الموثقة واعتماد الاساليب والتقنيات الحديثة في الادارة وتقويم الاداء ، واللامركزية في عمل المديريات العامة للتربية في المحافظات بالاعتماد على قدرات ابنائها وتقديم العون لهم عند الطلب ومكافحة الفساد الاداري والمالي .

وتبرز السياسة التربوية لتوفير حق التعليم للجميع وتعزيزه من خلال تحديدها النظام التعليمي القائم الذي يتميز بما ياتي :

١-الزامية التعليم ومجانيته ، أي الزام اولياء الامور بتسجيل اطفالهم الذين بلغوا سن الدراسة في المدارس وتوفير المستلزمات الاساسية من كتب وقرطاسية مجانا.

٢- ادخال تجربة التعليم الاساسي كمرحلة تمهيدية لمد الالزام ليشمل المرحلة المتوسطة ايضا اسوة بالدول الاخرى.

٣- تنوع التعليم الثانوي الاكاديمي (العلمي، الادبي)، والمهني (صناعي، تجاري، زراعي) لفسح المجال امام الطلبة لاختيار النمط الدراسي المناسب لامكانياتهم وتوجهاتهم الفكرية والمهنية ، هذا فضلاً عن معاهد المعلمين.

٤- ادخال تجارب على النظام التعليمي لتحديثه مثل اقسام التربية المهنية والمدارس الشاملة ،مدارس المتميزين ، مدارس الموهوبين.

٥- رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة للتلاميذ من خلال صفوف خاصة بهم تستخدم فيها طرائق تدريس ومناهج ووسائل تعليمية تتناسب وحالاتهم .

٦- شمول المدارس الابتدائية بالارشاد التربوي لما له من دور فاعل في التكوين النفسي والشخصي للطفل ومساعدته في كشف مهاراته وقدراته وتوجيهها بشكل صحيح.

٧- زيادة مدارس اليافعين لاحتواء التلاميذ المتسربين من المرحلة الابتدائية لاتاحة الفرصة لهم لاكمال دراستهم عن طريق المدارس المسائية.

٨- متابعة الاميين والتوسع في فتح مراكز محو الامية للقضاء على اميتهم وتحريرهم منها.

٩- التوسع في ابنية رياض الاطفال والتركيز في المناطق المحرومة منها ورفدها بالمستلزمات الضرورية.

١٠- انشاء المؤسسات التعليمية الحكومية التابعة وادارتها على اختلاف انواعها ومستوياتها وتوفير الاطر البشرية المؤهلة والمواد التعليمية اللازمة لها.

١١- توفير الابنية الصالحة للمؤسسات التعليمية الحكومية وترميم المتضرر منها وإصلاحه وتوزيعها بما ينسجم مع السياسة التربوية الجديدة.

١٢- الاشراف على المؤسسات الخاصة بما يكفل تقيدها بالاسس التربوية والصحية والبيئية السليمة .

١٣- تشجيع اوجه نشاط الطلبة في المؤسسات التعليمية وتنظيم شؤون هذا النشاط في ميادينه كلها، الرياضية والكشفية والفنية والثقافية والاجتماعية والانتاجية وغير ذلك ،بما يحقق الاهداف التربوية في مختلف المراحل التعليمية.

١٤- توفير الرعاية الارشادية والصحية والوقائية الملائمة في المؤسسات التعليمية الحكومية ،والاشراف على توافرها بالمستوى الملائم في المؤسسات التعليمية الخاصة.

١٥- الاسهام في تشجيع النشاط الثقافي والعلمي باقتناء المصادر التربوية، واصدار المطبوعات التربوية ، واستخدام وسائل الاتصال ،وغير ذلك من المجالات التي تسهم في تحقيق الاهداف التربوية.

١٦- تشجيع البحث العلمي لغايات تطوير العملية التربوية وتحسينها.

١٧- تعزيز الصلات التربوية بين العراق ودول العالم.

١٨- انشاء مراكز لتعليم الكبار ،واغراض التعليم المستمر ، والدراسات غير النظامية.

١٩- توفير الامكانات والوسائل اللازمة لتأمين الاستقرار للعاملين في الوزارة وايجاد الظروف والعوامل والحوافز التي تساعدهم في توجيه جهودهم وقدراتهم لتحقيق اهداف التربية وغاياتها ،بما في ذلك رفع مستواهم العلمي والوظيفي.

٢٠- تعزيز العلاقة بين المؤسسة التربوية ومجتمعها المحلي ، بانشاء مجالس للاباء والمعلمين ،وتفعيل الانشطة الخاصة بخدمة المجتمع والعمل التطوعي ،وغير ذلك من اعمال تصب في تنمية المجتمع وتطويره.

قائمة الهوامش:

١) ياسين العطواني واخرون ، النظام التربوي والتعليمي في العراق ..ثنائية التبعيث والعسكرة ، ط١ ، دار الكتاب العربي ، بغداد ، ٢٠١٣ ، ص١٣٣.

٢) منار محمد بغدادي ، السياسة التعليمية في الدول النامية والمتقدمة ، ط١ ، دار النشر والطباعة ، المكتب الجامعي الحديث ، ٢٠٠٩ ، ص١٦.

٣) المصدر نفسه ، ص١٦.

٤) ابتسام حاتم علوان الدليمي ، السياسة التعليمية في العراق دراسة انموذج التعليم العالي ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، ٢٠٠٢ ، ص١٣.

٥) عدنان ياسين مصطفى ، التنمية البشرية المستدامة (مخاضات التهميش وفرص التمكين) ، ط١ ، دار امجد للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، ٢٠١٦، ص٥٤.

٦) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا) ، نحو سياسات اجتماعية متكاملة في الدول العربية اطار وتحليل مقارن ، الامم المتحدة ، نيويورك ، ٢٠٠٥ ،ص٤٩.

٧) التقرير السنوي الشامل الاول حول اوضاع حقوق الانسان في العراق لعام ٢٠١٣ ، مجلس المفوضية بموجب المادة (٤) الفقرة (٨) ، قانون رقم (٥٣) لسنة ٢٠٠٨ ، بغداد ، ٢٠١٤ ، ص١٠٠.

٨) عامر ياس القيسي ، ورقة سياسات (التربية والتعليم في العراق ..الواقع والمقترحات) ، مؤسسة فريدريش ايبرت ، مكتب الاردن والعراق ، بغداد ، العراق ، ايلول ، ٢٠١٤ ، ص١٢.

٩) خالص جلبي واخرون ، الاسلام والعنف (الواقع ، وتحدي الارهاب ، وازمة البناء التعليمي) ، ط١ ، دار الكرمل للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، ٢٠٠٥ ، ص٢٠٨.

١٠) خالص جلبي واخرون ، الاسلام والعنف (الواقع ، وتحدي الارهاب ، وازمة البناء التعليمي) ، ط١ ، دار الكرمل للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، ٢٠٠٥ ، ص٢٠٨.

١١) استراتيجية اليونسكو لدى التعليم الوطني ،مكتب يونسكو العراق ،منظمة الامم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم ، جمهورية العراق ، ٢٠١٠-٢٠١٤ ، ص٣١.

١٢) بسام محي خضير ، العدالة الاجتماعية في العراق ، ورقة سياسات ، مؤسسة فريدريش ايبرت ، مكتب الاردن والعراق ، بغداد ، ايلول ، ٢٠١٤ ، ص١٢.

١٣) مسح شبكة معرفة العراق ٢٠١١ ، نقلا عن : فيصل محمد عليوي التميمي ، مشكلة التعليم في الوطن العربي (العراق انموذجا) ، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية ، العدد (١٨) ، ٢٠١٥ ، ص٣٤٤.

١٤) خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢ ، جمهورية العراق وزارة التخطيط ، بغداد ، حزيران ، ٢٠١٨ ، ص٢١٩.

١٥) التقرير السنوي الشامل الاول حول اوضاع حقوق الانسان في العراق ، مصدر سبق ذكره ،ص١٠٢.

١٦) بسام محي خضير ، العدالة الاجتماعية في العراق ، مصدر سبق ذكره ، ص١٣.

١٧) خطة التنمية الوطنية (٢٠١٣-٢٠١٧) ، جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ،بغداد ، كانون الثاني /٢٠١٣ ، ص٢٠٤.

١٨) خطة التنمية الوطنية (٢٠١٠-٢٠١٤) ، جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، بغداد ، كانون الاول /٢٠٠٩ ،ص١١٦.

١٩) خطة التنمية الوطنية (٢٠١٠-٢٠١٤) ،مصدر سبق ذكره ، ص١١٦.

٢٠) خطة التنمية الوطنية (٢٠١٣-٢٠١٧) ،مصدر سبق ذكره ، ص٢٠٥.

٢١) خطة التنمية الوطنية (٢٠١٨-٢٠٢٢) مصدر سبق ذكره ، ص٢١٧.

٢٢) خطة التنمية الوطنية (٢٠١٠-٢٠١٤) ، مصدر سبق ذكره ،ص١١٦.

٢٣) خطة التنمية الوطنية (٢٠١٨-٢٠٢٢) ، مصدر سبق ذكره ،ص٢١٨.

٢٤) استراتيجية اليونسكو لدعم التعليم الوطني ، منظمة الامم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم ، مكتب يونسكو العراق ، ٢٠١٠-٢٠١٤ ، ص٣٠.

٢٥) عدنان ياسين مصطفى ، الكلفة الاجتماعية للازمات في العراق : الحاجة الى نهج تنموي تشاركي ، مجلة دراسات اجتماعية ، بيت الحكمة ، بغداد ، العدد ٢٨ ، ٢٠١٢ ، ص٧.

٢٦) علي الزبيدي واخرون ، التربية والتعليم والفقر في العراق ،دراسة اعدت لاغراض مشروع وضع استراتيجية للتخفيف من الفقر ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنلوجيا المعلومات ، تشرين الاول ، ٢٠٠٨ ، ص١١.

٢٧) المصدر نفسه ، ص١٢.

٢٨) عدنان ياسين مصطفى ، النوع الاجتماعي والتنمية (اشكاليات بنيوية ومقاربات منهجية) ، ط١ ، دار امجد للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ،٢٠١٦ ، ص٥٦.

٢٩) التقرير الوطني للتنمية البشرية ، ط١ ، العراق ، ٢٠١٤ ، ص٢٦.

٣٠) سميرة الجبوري ، حقوق المراة ومساواتها الكاملة في كافة المجالات ، الحوار المتمدن ، العدد (٣٨٥٩) ، بتاريخ ٢٠١٢/٩/٢٣ ، على الرابط الالكتروني الاتي :

http://www.ahewar.org/debat/show.art

٣٢) حسين الزبيدي/هالة عبد الحسين العقابي ، واقع التربية والتعليم (الابتدائي والثانوي) في العراق ، : https://annabaa.org/arabic/education/15379

قائمة المصادر:

١-ابتسام حاتم علوان الدليمي، السياسة التعليمية في العراق دراسة انموذج التعليم العالي،رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية العلوم السياسية،جامعة النهرين،.٢٠٠٢

٢-استراتيجية اليونسكو لدعم التعليم الوطني ، منظمة الامم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم ، مكتب يونسكو العراق ، ٢٠١٠-٢٠١٤.

٣-استراتيجية اليونسكو لدى التعليم الوطني ،مكتب يونسكو العراق ،منظمة الامم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم ، جمهورية العراق ، ٢٠١٠-٢٠١٤.

٤-بسام محي خضير ، العدالة الاجتماعية في العراق ، ورقة سياسات ، مؤسسة فريدريش ايبرت ، مكتب الاردن والعراق ، بغداد ، ايلول ، ٢٠١٤.

٥-التقرير السنوي الشامل الاول حول اوضاع حقوق الانسان في العراق لعام ٢٠١٣ ، مجلس المفوضية بموجب المادة (٤) الفقرة (٨) ، قانون رقم (٥٣) لسنة ٢٠٠٨ ، بغداد ، ٢٠١٤.

٦-حسين الزبيدي/هالة عبد الحسين العقابي ، واقع التربية والتعليم (الابتدائي والثانوي) في العراق ، دراسة منشورة على الرابط الالكتروني الاتي :

.https://annabaa.org/arabic/education/15379

٧-خالص جلبي واخرون ، الاسلام والعنف (الواقع ، وتحدي الارهاب ، وازمة البناء التعليمي) ، ط١ ، دار الكرمل للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، ٢٠٠٥ .

٨-خطة التنمية الوطنية (٢٠١٣-٢٠١٧) ، جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ،بغداد ، كانون الثاني /٢٠١٣.

٩-خطة التنمية الوطنية (٢٠١٠-٢٠١٤) ، جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، بغداد ، كانون الاول /٢٠٠٩.

١٠-خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢،جمهورية العراق وزارة التخطيط،بغداد،حزيران، ٢٠١٨.

١١-سميرة الجبوري ، حقوق المراة ومساواتها الكاملة في كافة المجالات ، الحوار المتمدن ، العدد (٣٨٥٩) ، بتاريخ ٢٠١٢/٩/٢٣ ، على الرابط الالكتروني الاتي :

http://www.ahewar.org/debat/show.art

١٢-عامر ياس القيسي، ورقة سياسات (التربية والتعليم في العراق ..الواقع والمقترحات)، مؤسسة فريدريش ايبرت، مكتب الاردن والعراق، بغداد، العراق، ايلول، ٢٠١٤.

١٣-عدنان ياسين مصطفى ، التنمية البشرية المستدامة (مخاضات التهميش وفرص التمكين) ، ط١ ، دار امجد للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، ٢٠١٦.

١٤-عدنان ياسين مصطفى ، الكلفة الاجتماعية للازمات في العراق : الحاجة الى نهج تنموي تشاركي ، مجلة دراسات اجتماعية ، بيت الحكمة ، بغداد ، العدد ٢٨ ، ٢٠١٢.

١٥-عدنان ياسين مصطفى ، النوع الاجتماعي والتنمية (اشكاليات بنيوية ومقاربات منهجية) ، ط١، دار امجد للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ،٢٠١٦.

١٦-علي الزبيدي واخرون ، التربية والتعليم والفقر في العراق ،دراسة اعدت لاغراض مشروع وضع استراتيجية للتخفيف من الفقر ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنلوجيا المعلومات ، تشرين الاول ، ٢٠٠٨.

١٧-اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا) ، نحو سياسات اجتماعية متكاملة في الدول العربية اطار وتحليل مقارن ، الامم المتحدة ، نيويورك ، ٢٠٠٥.

١٨-مسح شبكة معرفة العراق ٢٠١١ ، نقلا عن : فيصل محمد عليوي التميمي ، مشكلة التعليم في الوطن العربي (العراق انموذجا) ، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية ، العدد (١٨) ، ٢٠١٥.

١٩-منار محمد بغدادي ، السياسة التعليمية في الدول النامية والمتقدمة ، ط١ ، دار النشر والطباعة ، المكتب الجامعي الحديث ، ٢٠٠٩.

٢٠-ياسين العطواني واخرون،النظام التربوي والتعليمي في العراق ..ثنائية التبعيث والعسكرة ، ط١ ، دار الكتاب العربي ، بغداد ، ٢٠١٣.

List of Sources and reference:

i. Ibtisam Hatem Alwan Al-Dulaimi, Educational Policy in Iraq, Study of the Higher Education Model, Unpublished Master Thesis submitted to the College of Political Science, Al-Nahrain University, 2002.

ii. UNESCO Strategy for National Education, UNESCO Iraq Office, United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, Republic of Iraq, 2010-2014.

iii. Bassam Mohi Khudair, Social Justice in Iraq, Policy Paper, Friedrich Ebert Foundation, Office of Jordan and Iraq, Baghdad, September, 2014.

iv. The first comprehensive annual report on the situation of human rights in Iraq for the year 2013,` Commission of the Commission under Article (4), Paragraph (8), Law No. (53) for the year 2008, Baghdad, 2014.

vi. Hussein Al-Zubaidi / Hala Abdul Hussein Al-Aqabi, The Reality of Education (Primary and Secondary) in Iraq, a study published on the following link: https://annabaa.org/arabic/education/15379.

vii. Khalis Chalabi and others, Islam and Violence (Reality, the Challenge of Terrorism, and the Educational Building Crisis), 1st Floor, Dar Al Karmel for Publishing and Distribution, Amman, Jordan, 2005.

vii. National Development Plan (2013-2017), Republic of Iraq, Ministry of Planning, Baghdad, January 2013.

viii. National Development Plan (2010-2014), Republic of Iraq, Ministry of Planning, Baghdad, December 2009.

ix. National Development Plan 2018-2022, Republic of Iraq, Ministry of Planning, Baghdad, June, 2018. Samira Al-Jubouri, Women's rights and full equality in all fields, Civilized Dialogue, Issue (3859), dated 09/23/2012, at the following link: http : //www.ahewar.org/debat/show.art

x. Amer Yas Al-Qaisi, Policy Paper (Education in Iraq ... Reality and Proposals), Friedrich Ebert Foundation, Office of Jordan and Iraq, Baghdad, Iraq, September, 2014.

xi. Adnan Yassin Mustafa, Sustainable Human Development (The Difficulties of Marginalization and Empowerment Opportunities), 1st Floor, Dar Amjad for Publishing and Distribution, Amman, Jordan, 2016.

xii. Adnan Yassin Mustafa, The Social Cost of Crises in Iraq: The Need for a Participatory Development Approach, Journal of Social Studies, Bayt Al-Hikma, Baghdad, Issue 28, 2012.

xiii. Adnan Yassin Mustafa, Gender and Development (structural problems and methodological approaches), 1st edition, Amjad House for Publishing and Distribution, Amman, Jordan, 2016.

xiv. Ali Al-Zubaidi and others, Education and Poverty in Iraq, a study prepared for the purposes of a project to develop a strategy for poverty alleviation, Ministry of Planning and Development Cooperation, Central Agency for Statistics and Information Technology, October, 2008.

xv. The Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) Towards Integrated Social Policies in the Arab Countries A Comparative Framework and Analysis, United Nations, New York, 2005.

xvi. Iraq Knowledge Network Survey 2011, citing: Faisal Muhammad Aliwi Al-Tamimi, The Education Problem in the Arab World (Iraq as a Model), Lark Journal of Philosophy, Linguistics and Social Sciences, Issue (18), 2015.

xvii. Manar Muhammad Baghdadi, Educational Policy in Developing and Developing Countries, 1st edition, Publishing and Printing House, Modern University Office, 2009.

xviii. Yassin Al-Atwani et al., The Educational and Educational System in Iraq: Dual Engagement and Militarization, 1st Edition, Dar Al-Kitab Al-Arabi, Baghdad, 2013.